

رأي اقتصادي

هل نواجه مشكلة إسكانية؟!!

سؤال وجيه يجب طرحه، والإجابة عليه أكثر وجاهة.. فهل نحن فعلاً نواجه مشكلة إسكانية؟
طبعاً لا نحتاج إلى إجابة من مركز قومي للإحصاء.. فارتفاع الإيجارات وشحة المساكن في جميع المدن اليمنية فيها الكفاية للدلالة على كوننا نواجه مشكلة تضخم سكاني في المدن.. إضافة إلى الاتساع الأفقي المتسارع لتلك المدن وارتفاع قيمة الأراضي ومواد البناء الأساسية والتكيفية.. هذا ولم تزل عجلة تزايد عدد السكان في تسارع مضطرد دون أن يعمل أحداً، لا على إبطائها، ولا على مواجهة متطلباتها.. ماذا ننتظر؟ هل ننتظر حتى يصبح خمسين مليوناً ثم نبدأ بحث التراب على الرؤوس دونما حلول يمكن أن نقوم بها حينئذ لحل المشكلة، كما هو الحال في بعض الدول العربية التي تخصص جزءاً كبيراً من موازنتها السنوية للتخفيف من حدة أزمة الإسكان دونما فائدة.

إننا بعد عشرين سنة سوف تصبح قاب قوسين أو أدنى من الخمسين مليون نسمة وهذا

أكبر.. وهذا أيضاً يعني بأن مشكلة الشباب الذي يواجه البطالة وغلاء المهور سوف تضاف إلى مصائبه، مصيبة جديدة وهي عدم القدرة على الحصول على سكن للزوجة إلا من رحم ربي. وهنا سوف تتسع المشكلة وسوف ينتج عنها قضايا ومشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة وكثيرة..

إذا.. ما هول الحل؟! الحل هو أن نبداً من الآن في وضع الخطط، بل وتنفيذ المراحل الأولى من هذه الخطط. وبدئ ذي بدء يجب أن يتغير الفكر الإسكاني بحيث يعتمد التخطيط الإسكاني على فرضيات راسية بدلاً عن الفرضيات الأقفية، ولكي نستطيع أن نبداً في هذا يجب أولاً التوقف فوراً عن منح أو بيع أو إيجار أراضي الدولة للمواطنين أو حتى للجمعيات الإسكانية لموظفي هذا القطاع الحكومي أو ذاك لبناء فلل أو قصور أو بيوت أو مهما اختلفت مسمايتها.

ومن ثم يجب الاستعاضة عن ذلك ببناء مجمعات سكنية مكونة من عمارات مكونة بدورها من شقق.. يمكن أن تقوم الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية بذلك لموظفيها بقروض تحصل عليها ثم تستقطع من رواتب الموظفين، ومن ثم يتم تملك الشقق لهؤلاء الموظفين.

أما الشرائح الأخرى من المجتمع فإن وزارة الشؤون ووزارة الإسكان "الاشغال" يمكن أن تقوم بذلك.. كما يمكن أن يقوم صندوق الضمان بذلك للموظفين كاستثمار.. يمكن فعل أي شيء إلا أن نقف مكتوفي الأيدي حتى يصبح من الصعب حل المشكلة وبالمنااسبة، أن أقل شقة اليوم توجب بعشرة آلاف ريال.. وهذا المبلغ يعادل اليوم نصف مرتب أي موظف أو أكثر.. فهل هذا عدل.. وهل يكفي باقي الراتب للعيش طوال الشهر؟!.



■ عارف العواضي



■ د/ عبد الملك حجر

في سبيل تحسين وتوسيع نطاق نشاطها لإيصال مرتبات المتقاعدين البالغ عددهم (٥٦) ألف شخص، وكذا صرف معاشات المتوفين منهم لأفراد أسرهم الذين يصلون إلى حوالي (١٥٠) ألف شخص.. حيث يبلغ إجمالي ما تقوم الهيئة بصرفه سنوياً ستة مليارات ريال، وذلك من خلال فروع الهيئة التي تغطي جميع مراكز محافظات الجمهورية..

وأضاف: إن الهيئة أعطت الفروع كامل الصلاحيات لممارسة مهامها المالية والإدارية على أساس لامركزي، ومن خلال قيامها بعمليات الربط والتسوية لمستحقات المتقاعدين حرصاً من قيادة الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات على سرعة إنجاز معاملات المتقاعدين وصرف مستحقاتهم من دون عناء..

مناشد بريدي للمتقاعدين

■ وفي رده على سؤال حول الخدمات الجديدة التي ستقدمها الهيئة للمتقاعدين من يعولون بعد وفاتهم، أوضح الأخ الوكيل من الهيئة عملت، أيضاً، على إيجاد آليات جديدة لصرف مرتبات المتقاعدين والمعاشات لورثتهم، وذلك من خلال تحويل مستحقاتهم بصرفها من حوالي (١٣٠) منقداً بريدياً تنتشر بمختلف مراكز المحافظات والعشرات من المديرات.. وهو ما خفف كثيراً من القلق لدى المتقاعدين وورثتهم، وخاصة في الريف والمناطق النائية..

خدمة جديدة

■ وأضاف العواضي: إن الهيئة وضعت مؤخراً خطوة جديدة أخرى تمثلت في تحويل مستحقات المتقاعدين إلى حساباتهم الشخصية في البنوك ومراكز التوفير البريدي.. ودعاً في ختام تصريحه الراغبين في صرف مرتباتهم عبر حساباتهم الشخصية لدى البنوك والتوفير البريدي التقدم بطلباتهم لدى الهيئة وفروعها ليتم تحويل هذه المستحقات لهم وصرفها من خلال حساباتهم الجارية في مختلف البنوك العاملة في الجمهورية، وكذلك مراكز الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بمختلف محافظات الجمهورية، وذلك حرصاً من الهيئة على تبسيط إجراءات صرف معاشاتهم وتوفير الطمأنينة لهم..

الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات تستعد للعمل بالنظام الآلي المتكامل:

أكثر من ٢٠٠ ألف المستفيدين من معاشات التقاعد والمتوفين

تعتبر الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات واحدة من المؤسسات الهامة التي تضطلع بمسؤوليات كبيرة في صرف مرتبات المتقاعدين، وكذا معاشات المتوفين منهم لأفراد أسرهم والعمل على إيصال مستحقاتهم ببسر وسهولة بمختلف مناطق الجمهورية..

كما تعمل الهيئة على متابعة الأقسام التأمينية للمؤمن عليهم والبالغ عددهم (٤٢٠) ألف موظف في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط..

وقد شهدت الهيئة خلال السنوات القليلة الماضية خطوات عملية هامة في سبيل تحديث وتطوير آليات عملها وتوسيع نشاطها للوفاء بالتزاماتها تجاه (٥٦) ألف متقاعد..

وتعزيزاً لجهود التحديث شهدت الهيئة الأسبوع الماضي فتح مظاريف عطاءات مناقصة تنفيذ مشروع النظام الآلي المتكامل الذي يعد نقلة متقدمة في هيكلية الأداء المالي والإداري للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات..

« الثورة » - محمد قاسم الجبوي:

(١٢) شهراً.. حيث سيتمكن مشروع النظام المتكامل الهيئة من التغلب على معوقات العمل اليدوي التقليدي وتخفيف الأعباء المالية والإدارية للهيئة في صرف مستحقات الأعداد المتزايدة من المتقاعدين.. بالإضافة إلى متابعة حقوق الهيئة من الأقساط التامينية للمؤمن عليهم لدى أجهزة مؤسسات الدولة المختلفة والقطاعين العام والمختلط والبالغ عددهم (٤٢٠) ألف موظف.. مضيفاً: إن مهام الهيئة كبيرة، وأن نشاطها الواسع فرض على قيادة الهيئة الاتجاه نحو تحديث وتطوير آليات العمل للوفاء بالتزاماتها والحد من تجاوزات العمل اليدوي، وهو الأمر الذي سيسهم في تفعيل دور المتابعة والرقابة وتعزيز عملية التنظيم

وفي هذا الجانب يوضح الأخ الدكتور/عبدالمك اسماعيل حجر، رئيس الهيئة، أنه تم الأسبوع الماضي فتح المظاريف لتنفيذ مشروع النظام الآلي المتكامل المقدمة من (١٣) شركة متخصصة في مجال البرمجة وتقنية المعلومات..

ويقول د/حجر حول هذا المشروع: إنه يمثل أهمية كبيرة لتفعيل نشاط الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، بل إنه يعد من المشاريع ذات الأولوية ويحظى باهتمام قيادة الهيئة كونه بالأساس سينقل الهيئة إلى العمل بالنظام الآلي بدلاً من العمل اليدوي المتبع حالياً، وسيعمل على ربط المركز الرئيسي للهيئة عبر الشبكة الآلية بمختلف فروع الهيئة البالغ عددها (٢٢) فرعاً، والتي تغطي جميع مراكز المحافظات والأمانة إلى جانب فرعي الهيئة بمدينة سيئون وجزيرة سقطرى.. حيث أولت الهيئة اهتماماً بالجزيرة نظراً لدورها وتخفيف الأعباء على المستفيدين من المتقاعدين من أبناء الجزيرة لأصرف معاشاتهم بسهولة..

أهمية المشروع

■ واستطرد الدكتور/عبدالمك حجر في رده على سؤال حول أهمية المشروع وفترة تنفيذه قائلاً: إن فتح مظاريف العطاءات المقدمة من عدد من الشركات المحلية والعربية والدولية المتخصصة في هذا المجال والذي يمثل المرحلة الأولى لتحليل وتصنيف هذه العطاءات ومن ثم تحديد من سيقوم بتنفيذ المشروع، والذي من المتوقع إنجازه خلال

